

(المجتمع الجزائري نموذجاً)

مقدمة :

إن عالمية التغير الاجتماعي، في مجالات عديدة كالاقتصاد والحقل السياسي علي وجه التحديد، والتي أفرزت بدورها تغيرات طالت البنيات الثقافية والاجتماعية. أدخلت المجتمعات النامية في سياق حتميات التحول نحو "نمذجة" قيمية عالمية فرضت كأشكال للتكيف والاندماجية العالمية، تحت مبررات ودوافع داخلية جسدت في مطالب المجتمع (كالحق في التعبير، وفي المشاركة السياسية، وحيازة فضاء عام قائم علي التعاقد واحترامه من

قبل كل القوي الاجتماعية)، وأسباب أملتها الدولة الغربية المهيمنة اقتصاديا وسياسيا، إعلاميا وثقافيا.

في سياق ثنائية الحاجة للتغيير، والخوف منه في ذات الوقت، برزت إشكالية تحتاج للتفكير، تكمن فيما إذا كان التغير القيمي الذي يشهده المجتمع الجزائري، يقينا وممارسة هو هدم

للقيم الاجتماعية والسياسية القائمة؟ أم أن المجتمع الجزائري بإمكانه أن يتكيف مع القيم التي فرضتها التحولات العالمية؟ أن التغير القيمي وأشكاله المختلفة في الجزائر، يعرف مقاومة تتخذ أشكال مختلفة، تستشف في ضوء أمارات، الانسحاب من المؤسسة التي يعمل بها، والعزلة الاجتماعية في الحي الذي يسكنه، واللامبالاة إزاء ما يحدث من حوله والتي تحملها صور الفر دانية السلبية ومؤشرات هجر السياسية، مثل ما تصورنا لنا الشواهد الواقعية (نسب الانخراط في الأحزاب، والنشاط في مؤسسات المجتمع المدني)، هذه التوصيفات جعلت من بعض المهتمين نعت هذه الحالات بـ"العطل الاجتماعي" وراح البعض الآخر إلي حد الجزم بأنها حالات المجتمعات "المتأزمة".

مما سبق تسعي هذه المداخلة معالجة المسائل التالية.

1- التنشئة السياسية ودورها في حيازة الفرد للقيم السياسية الجديدة في المجتمع الجزائري، (التعددية السياسية، الديمقراطية، إرادة العيش معا).

2- علاقة الخطاب السياسي الحامل لهذه القيم السياسية الجديدة وإشكاليات تجسيدها.

3- هل المجتمع الجزائري، علي اختلاف مرجعياته الإيديولوجية، والسياسية يقاوم هذه القيم السياسية الجديدة، أم أن الإشكالية مردها أزمة الأهداف التي يعرفها النظام السياسي (السلطة، الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني) في مرافقة المجتمع لاستساغة التغير القيمي الذي هو في نهاية المطاف حتمية اجتماعية.

التغير القيمي وأزمة الأهداف في الحقل السياسي :

منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، شكلت الأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري حقا خصبا للباحثين في مجالات معرفية واختصاصات مختلفة، ودون عناء يستشف القارئ أن مختلف الدراسات في تشخيصها للأزمة تحكمت فيها مرجعيات إيديولوجية مختلفة أدت علي

حد تعبر بباربورديو إلي إنتاج خطاب إيديولوجي يتحدث باسم المجتمع ونيابة عنه، ولم نتمكن بعد من إنتاج خطابا علميا يسمح للمجتمع بالتعبير عن ذاته (1).

إن وقع الأزمة، الذي طال جل البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية، والذي لم تسلم منه البنيات الفكرية وحتى التخصصات العلمية ذاتها، التي أضحت عرضة لارتباك تجلت مظاهره

في استحضر نظريات ومفاهيم ناجزه، سعي في خضما الباحثين تفسير مجتمعاتهم وروح لها، سواء كمشروطيات ومخارج للأزمة، واستعمالها كمفاهيم مفاتيح لتفسير وإدراك ما حل بنا. دون عناء وشرح كبيرين، يقف كل متتبع علي ولوج العديد من المفاهيم منذ التسعينيات من القرن الماضي، ليس لكونها لم تكن معروفة ولم يتضمنها التراث الفكري، بل لكونها غيببت حتى لا تحدث عدوي لدي أفراد المجتمع وتتحول إلي مطالب تهدد استقرار مجتمعاتنا سياسيا واجتماعيا وحتى ثقافيا، طالما إن الاستقرار كان سائدا في السبعينات، والأزمة ليست من جنس مجتمعنا حسب الخطاب الرسمي للسلطة.

لقد تضافر الجهد للنخب العارفة بعد الأزمة التي تعرض لها المجتمع الجزائري، لإيجاد تفسيرات وأسباب لها، فالتقت مع النخب السياسية في استحضر المفاهيم، كالديمقراطية والمجتمع المدني، والمواطنة، والتغير في القيم، وغيرها من المفاهيم، لتشكّل

مفاهيم ومواضيع للحظة التاريخية، بمعنى أنه حان الوقت لاعتناقها والترويج لها وانه دون تكريسها سنظل الأزمة قائمة. وعلى وقع الاستحضار للمفاهيم، برزت بالموازاة انقسامية فكرية ومقروئية لأسباب الأزمة تراوحت على العموم في عزو الأزمة لتفسيرات مادية وأخلاقية ودينية. شكل الاتجاه الثقافي احد اتجاهاتها الرئيسية في تفسير وتشخيص الأزمة حملتها رؤية اثنومركزية شكلت استمرارية لنظريات الاستشراق، والتي تعزو الأزمة لعلاقة مجتمعاتنا مع الحداثة "إن العربي المسلم يتمسك أكثر بالماضي، لا يعتقد قيما جديدة بل يقاومها، على العكس من المجتمعات الغربية التي تتشكل من أفراد أحرار، في حين المجتمعات العربية الإسلامية تحمل قيما ثقافية تذيب الفرد وتصهره داخل الجماعة" (2)

1- pierre bourdieu , **Esquisse d'une théorie pratique**, librairie, droz, Genève, 1970, p 157.

2- Addi lahouari , **Relegion et culture politique dans le monde Arabe** , in , making civil societies work , université de Potsdam , 2007 , pp 47- 49 .

إن مثل هذه المقاربات لا تتناول ثقافة الجماعة كموضوع قائم بذاته علي غرار ما تم في المجتمعات الغربية، بل تتناوله كموضوع مبنى واستثنائي، الهدف منه الترويج لأفكار مغلطة تعتبر المجتمعات العربية الإسلامية ضحية لثقافتها. إنها في الواقع خطاب إيديولوجي يتستر وراء استعمال مدونات العلوم الاجتماعية، كما أن هذه المسألة الغرض منها يظل إبراز تخلف المجتمعات العربية الإسلامية ومقارنة درجات تماثلها مع العالمية الغربية بالنظر لهيمنة قيمها السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنظور، اعتبر هذا الاتجاه أن الأزمة التي تمر بها المجتمعات العربية الإسلامية عموما والمجتمع الجزائري علي وجه الخصوص مردها عدم استساغة القيم "المعولمة" كالحريات، ومأسسة نظام الحكم، وتكريس مبدأ التداول علي السلطة، وتعزيز الفر دانية كآلية لتحرر الأفراد من الاستتباع السياسي والاقتصادي.

وإن كانت هي فعلا الأسباب التي تقف وراء استمرار الأزمة، إن ما يتجاهله الاتجاه الثقافي والمستشرقين عموما هو ذلك الفاصل التاريخي بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية الإسلامية، إذ بقيت تتناولهما وكأنهما يعيشان نفس التاريخانية، وبالتالي تطرح جملة من التساؤلات، لماذا لا يمتلكان نفس المؤسسات السياسية، ولماذا لا يحملان نفس القيم السياسية، لماذا ألاسقرار والأزمة هما خاصية مجتمعاتنا في حين تنعم مجتمعاتهم بالاستقرار والتطور الاجتماعي؟.

ضمن هذا السياق وفي إطار بحث الأزمة، يقع الباحثين الجزائريين ضحية التغليب الممارس من قبل الاتجاه الثقافي والمتمثل في عزو أسباب تحذرها إما لفقدان وتراجع جملة من القيم والأخلاق، وإما لاعتناق المجتمع قيما ليست من جنس ثقافتنا، وبالتالي هي التي تسببت في الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب، وبدت بعض الدراسات، تنادي بإعادة النظر والتفكير في سلم القيم في كل مناحي الحياة الاجتماعية، ودأبت دراسات أخرى الترويج لتعارض مقومات المجتمع الجزائري الثقافية والدينية والاجتماعية مع الديمقراطية وبناء الدولة، وأنها تحمل معوقات أمام دخول الحداثة، في الواقع هذه الأفكار لا تعدو إلا امتداد وترويجا للاتجاه الثقافي الاثنو-مركزي-وما يثير الاغتراب أنها دراسات تعتمد البعد الامبريقي كمحك

لإثبات ما تنادي به، علي غرار ما تم تحقيقه من كشف وبحث لموضوع القيم في المجتمعات الغربية. في ضوء ما سبق، تسعى هذه المداخلة تتناول موضوع التغيير القيمي في علاقته مع السياسي وبالتحديد، محاولة مسالة الواقع وما تذهب له بعض الدراسات في علم الاجتماع، التي تسعى لتفسير الأزمة والركود الاجتماعي ومواطن الخلل إلي أسباب ثقافية ودينية وأخلاقية وتتغاضي تأثير البعد السياسي في حياة المجتمع الإنساني، علما بأن المجتمع كما وصفه الفيلسوف الألماني هابر ماس ما هو "في حقيقة الأمر إلا مجتمعا سياسيا" (1).

انطلاقا من هذه الفكرة الا يمكن اعتبار موضوع تغيير القيم وعزو الأزمة لعوامل هذا التغيير مغالطة تاريخية وسوسيولوجية؟، وذلك لكون القيم مكونات تقوم عليها الحياة الاجتماعية ولما كانت هذه الأخيرة محل تغيير وتبدل، فالقيم ستقع حتما تحت نفس التغييرات، لكن الأزمة يمكن أن تكون أسبابها ليس في تغيير القيم كحالة بل كحتمية تملئها التطورات التاريخية الموضوعية، في حين تجذر الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب مردها، أزمة الأهداف في الحقل السياسي وعدم تأطير المجتمع سياسيا وتنشئته للتعايش مع القيم السياسية العالمية التي سمحت للكثير من المجتمعات تجسيد الرفاه والاستقرار وسمحت للفرد من تحقيق ذاته.

وقبل مناقشة وتحليل إشكالية المداخلة وبالنظر لما يثيره موضوع القيم من اختلاف فلسفي ونظري بين مختلف التخصصات وجب بحث أصل مفهوم القيم، ومختلف التطورات التي عرفها.

أولا : في أصل مفهوم القيم وتطورها :

لازم مفهوم القيم تاريخ الفلسفة، ونظرا للحيز الذي احتله، ظهرت فلسفة القيم كتخصص قائم بذاته، تناولت بالبحث جملة من الموضوعات كأصل القيم، وأشكالها، القيم الغاية والقيم الوسيلة، الحكم القيمي، والقيم بين المعيارية والحقيقة، متسائلة عما إذا كانت في نهاية المطاف القيم الاجتماعية "حقيقة اجتماعية" يتلمسها الأفراد في حياتهم اليومية وتلازم تنشئتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ففي هذا الشأن كتب "سليستين بوجولي" مؤكداً "إن القيم في المجال الاقتصادي « والسياسي وكذا في المجالات الأخرى، كالأخلاق والدين، هي ليست حبيسة أي مجال، بل تشكل نوع عالمي وهي متداخلة ... " (1).

ففي أصل القيم كمفهوم، ظلت إلى وقت طويل تحمل دلالات اقتصادية، حينما تناولت الدراسات الاقتصادية الليبرالية والماركسية مفهوم القيمة موضحة الفرق بين القيمة الاستعمالية والتبادلية للسلع، وللعمل كمجهود له ما يقابله من قيمة مادية، وبالرغم ما طرحته هاته الأفكار من قضايا تنظيرية ذات أهمية بالغة، إلا انها لم تعمق من فهم مكانة القيمة وتطورها، بمعنى أن القيم هي ليست ذات بعد مادي فحسب، الشيء الذي سمح من بروز اهتمام تخصصات أخرى بمفهوم القيم سيما في ظل الأزمات التي عرفتها المجتمعات، كالحروب، والأزمات الاقتصادية والسياسية، والثورات، هذه الأحداث المتعاقبة أثبتت أن الأزمة إلى جانب إفرازها إلى نتائج مادية، أدت إلى بروز قيم اجتماعية ودينية وسياسية جديدة، فندت الفكرة القائلة بأن القيم ماهي إلا قيم مادية.

فالانثروبولوجيا مثلاً أثبتت أن تناقل القيم يمر عبر الأساطير والقصص، وهوما حملته العديد من الصور لذلك في العديد من المجتمعات، ففي هذا الصدد كتب إميل دوركايم موضحاً "إن تواصل القيم ذات البعد الأخلاقي والديني وقيم النبلاء، جعلت من الآباء والأبناء شركاء يهبوا لبعضهم البعض القيم الإنسانية " (1).

إن الأساطير والقيم فعلاً سعت لترسيخ الكثير من القيم وقد تمكنت من المخيال الاجتماعي كذلك التي حملت صور الصراع بين الشر والخير، وعودة الغلبة دوماً للخير الذي تحول إلى قيمة معيارية يصبو لها المجتمع البشري، وفي ذات الوقت تحولت إلى قيمة اجتماعية للتنشئة في كل المجتمعات وفي شتى المجالات.

مما سبق، يتبدي بوضوح إن عالم القيم يلازم الحياة البشرية وتطورها، الشيء الذي جعل الفرد العادي كالفرد العارف يسلم بوجود "عالم للقيم" يشهد انتباهه ويجسد في ممارساته ومواقفه ... وهذا العالم من القيم يشكل في محطات تاريخية التناغم بين أفراد المجتمع وتارة أخرى يعرف يمتاز بحالات من الصراع.

1-Célestin Bouglé , **leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs**. Paris, Armand colin, 2^{ème} édition , 1978 pp 174-178.

إن الصراع القيمي، الذي وبالنظر لأهمية امتلاك وحتمية تواجد عالم للقيم، يفرز مفاضلات تسعى إلى بناء نماذج تراتبية لها، للتحويل إلى مبادئ وأفكار ونظريات تشكل قناعات راسخة، وهي التي في واقع الأمر مثلما عبر عنها جاستون باشلار تنبدي "كأشياء معروفة، ونتجاهل بأن المعروف يخفي ما نريد معرفته" (2).

هذه الملحوظة العلمية، شكلت الشغل الشاغل للفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين سعوا إلى إمدادنا بحقائق تساعدنا كأفراد في تنظيم مفاضلاتنا من خلال ما هو معروف ومتداول، في الخطاب العارف والعادي والمتمثل في سلم القيم. ومن البديهي أن يمتلك الإنسان العادي سلم للقيم وهو ليس حكراً على العلماء والفلاسفة، بالرغم من أنهم حاولوا الترويج للقيم "الإنسانية العالمية".

ففي الحقل السياسي مثلاً نبتشة نادي حينما أراد مراجعة نسق القيم، التأكيد على أهمية الارستقراطية، وقبلة روسو نادي بضرورة تجسيد الأخوة، وبرودون الذي رفض أن يرتب أي القيم أهم قبل الحرية، واختلف مع أوجيست كونت الذي أكد على السلطة كقيمة اجتماعية سياسية (3).

إذا كان الفلاسفة، لكل منهم مفاضلته، واختلفوا حول أهميتها بالنسبة لحياة المجتمعات، فإن الأفراد العاديون يحملون ذات الاختلاف، وهذا ما يدل على أن الإنسان في حالات فقدانه تفسيرات لما يدور حوله، يرجع ذلك إلى تغير سلم القيم، كون الأزمات والحروب تدفع بالأفراد إلى تغير أشياء كثيرة في حياتهم العادية، في طرق الاستهلاك، في التصرف والتعامل مع الغير، بمعنى إن التجربة الفردية أو الجماعية تؤثر على سلم المفاضلات وبالتالي تؤدي إلى إنتاج قيم جديدة كالفر دانية أو التعزيز من قيمة التضامن والتكافل الاجتماعي أو تراجعهما.

3-Celéstin Bouglé, op.cit, p146.

ففي هذا الصدد، الأمثلة التاريخية كثيرة يمكن الوقوف عليها سواء في المجتمعات الغربية أو في المجتمعات العربية الإسلامية وبالأخص في المجتمع الجزائري : لم يكن من الممكن نجاح نظام بسمارك الذي صاغه كأسلوب للتضامن المماس بين العمال وباقي شرائح المجتمع في ألمانيا إلا بعد تأكد أهمية التضامن -كقيمة غاية- للقضاء علي مظاهر التشرذم والفقر والحرمان التي باتت تهدد استقرار وحياة المجتمع بما فيها الطبقات الاجتماعية الميسورة الحال التي رحبت به بل عملت علي إنجاحه، ولو لم يكن التضامن كقيمة إنسانية عالمية لما تم تعميمه كنظام للحماية الاجتماعية في باقي المجتمعات، أما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الخراب الذي عم أوروبا حدي "بفريديش" في إنجلترا عام 1944 إلي بناء نظام للحماية الاجتماعية معلنا فشل محاربة الفقر والتشرذم والآفات الاجتماعية التي سادت المجتمع الإنجليزي بالقوة والقهر، وعملت الولايات المتحدة بنفس النظام لما له من قبول واستحسان ونتائج ملموسة علي حياة الأفراد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي⁽¹⁾. أما المثال الذي يمكن إن نقدمه وهو ليس ببعيد تاريخيا، ففي الجزائر وعلي اثر العشرية السوداء والعنف الذي عرفه المجتمع ومس فئات واسعة من العائلات والأفراد والذي أودي بـ100 ألف قتيل، أفرزت الأزمة تعزيز التسامح الديني الذي عرف تراجعاً لما الصق به جراء الاستعمال السياسي للدين، ليتحول إلي قيمة سياسية جسد في قبول المجتمع الجزائري له في الاستفتاء الذي نظم عام 2004. وهو الشيء الذي يجعل من التسامح كقيمة وسيلة للتناغم الاجتماعي والاستقرار المنشود من قبل كل أفراد المجتمع الجزائري. إن هذه الأمثلة، الحقائق التاريخية، تؤكد مسالة طرحها إميل دوركايم في مؤلفه العلوم الاجتماعية والفعل "طالما إن المجتمعات البشرية تستمر في الوجود، فإنها تستنتب من طياتها مثل كبري، أين يصبح الأفراد خدامها".² إن القيم هي نوع من المثل تتحول إلي حقائق طالما إن المجتمع يعترفها ويكرسها، فإذا كانت هي كذلك لماذا تختلف وتتغير من مجتمع إلي آخر، بل تتغير من حقبة تاريخية إلي أخرى في المجتمع ذاته. هل هذا معناه إن القيم التي سادت في الماضي أصبحت لا تؤدي الغرض، وأن السياق كمفهوم سوسيولوجي يملئ حاجات جديدة تفعل فعلتها في تراجع بعض القيم وولوج قيم جديدة يبدأ الترويج لها وتتمكن لاحقا من الرباط الاجتماعي.

إلى وقت قريب ظلت التعددية السياسية والثقافية كفرا في المجتمع الجزائري، واعتبرت ك مهدد للوحدة الوطنية علي غرار ما كان يحمله الخطاب الوطني الشعبي، لكن بعد الأزمة التي ظهرت علي اثر أحداث أكتوبر 1988 تغيرت الأمور وأفرزت تطلعات جديدة، وضعت علي المحك كل الأفكار والمعتقدات التي ترسخت كقيم سياسية منذ الاستقلال، رهن إعادة النظر وهو الشيء الذي تم إما بإعادة إنتاجها في صيغ تجعل منها نفس القيم بل تحمل فقط أمارات مغايرة، أو بالتخلي عنها كلية، أو التمسك بها ومحاولة إقناع المجتمع سياسيا بان التخلي عنها سيمكن الأزمة أكثر من الرباط الاجتماعي، وهي دالة في الحقل السياسي إذ لا يختلف اثنان حول غياب الإجماع حول مشروع المجتمع في الجزائر.

إن هذا الحوار السياسي الذي ميز المشهد السياسي في المجتمع الجزائري بعد ظهور التعددية كحل للمأزق السياسي الذي عرفه النظام، هو ذاته ذلك الحوار المنهجي المعروف والمتناقض في العلوم الاجتماعية حول الثقافة : فالثقافية دافعت علي خضوع الفرد لثقافة المجتمع والتي يقبلها دون مقاومة، والاتجاه الثاني والذي حمله الاتجاه المؤكد علي المنهجية الفر دانية، بمعنى إن الفرد الفاعل يختار قناعاته استنادا لتصوراته الذاتية.

مما سبق، تصبح الثقافة عموما والقيم السائدة علي وجه الخصوص عامة تعتنق من قبل غالبية كبري من المجتمع، وداخل هذا الاعتناق الشمولي توجد قيما ذاتية تشكل عالم خاص من القيم لكل فرد من أفراد المجتمع وجماعات وأطراف داخل المجتمع. وهي الفكرة التي دافع عنها تالكوت بارسونز "كل نسق للفعل يمتلك في طياته انساقا فرعية "ثقافة سياسية، أو تنشئية سياسية وغيرها، تعتمد كآلية في نهاية المطاف لإحداث الاندماج السياسية أو الاجتماعية، مؤكدا أن الأنساق الحديثة هي فقط التي تحمل "الثقافة المدنية" الذي هو مفهوما سياسيا الذي ارتبط بدولة القانون والديمقراطية.

1- Robert Castel, **les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat**, Fayard, paris , 1995, pp 225-228.

2-Emile Durkheim, **la science sociale et l'action** , collection sup , PUF , paris, 1970 , p67.

في ذات السياق، القيم الاجتماعية السائدة هي غاية ووسيلة يهدف الأفراد من ورائها تحقيق حاجات علي جميع الأصعدة وفي كل مجالات الحياة، وتجعل من الدفاع عن القيم الثقافية والسياسية والاجتماعية من قبل الأفراد والجماعات أو مقاومتها مسالة طبيعية، كونهم دوما يرغبون في الحفاظ علي مصالحهم أو الحد من هيمنة فئات حاملة لقيم تقف أمام تحقيق غاياتهم، وهو ما نجده في الحقل السياسي في كل المجتمعات.

فالاتجاه المحافظ الليبرالي، والذي دافع إيديولوجيا وسياسيا عن الحرية الاقتصادية، ودافع عن الأفكار الداعمة لفكرة" القليل من الدولة والكثير من المجتمع"، فالعكس من ذلك، يستشف عند أصحاب الاتجاه الديمقراطي الاجتماعي الذين نادوا بحضور الدولة لتنظيم الاقتصاد والحد من سيطرته المطلقة، ساهمت هذه الاتجاهات في إنتاج قيما سياسية في خضمها تحددت طبيعة الحكم وعلاقة السياسي بالاجتماعي، وأفضت إلي منح خاصية جديدة لمفهوم القيم السياسية، تجلت في جعلها قيما عالمية، وفي ذات الوقت جعلتها تقوم ليس فقط علي أساس الاعتناق المتوارث من جيل لآخر ومن حقبة تاريخية لآخري عبر عمليتي التأثير والتأثر ا بل تقوم علي أساس التعاقد السياسي الذي منحها نوع من القداسة، مما جعلها تمكن الفرد مكانة محورية بالنسبة للعملية السياسية، كما مكنت الجماعات من الحق في التنافس والاختلاف، وكرست الديمقراطية الاجتماعية، فكرا وممارسة، كما ساعدت علي إنتاج قيم وسائل، تجلت في احترام الرأي العام، وجعل الانتخابات محك ديمقراطي يكرس في ضوئه التداول علي السلطة، وبناء مؤسسات يحتكم بها، تحترم قرارات الأغلبية مع الحق للأقليات بالدفاع عن آرائها السياسية.

مما سبق، أليس من الأهمية بمكان عند دراسة القيم عموما والقيم السياسية علي وجه التحديد بحث كيف تمارس وتتعايش؟ وما هي الآليات الكفيلة فعلا بكشف موضوعية القيم، حتى تتبدي للأفراد كحقائق اجتماعية تتحول لقيم راسخة وجب الاحتفاظ بها والدود عنها أو دحضها حينما لنتماشى وغاياته المختلفة، وحتى لا تتحول إلي يطوبيا تجعل الأفراد يعيشون حالات من الاغتراب عن واقعهم يرجعون، أسباب أز ماتهم إلي أسباب وهمية، ويستحضرون في ذات الوقت حلولاً وهمية، علي غرار ما يروج له في المجتمع الجزائري، إن الأزمة مردها

التخلي عن قيم الأسلاف وشجاعتهم ووطنيتهم، والحلول تقترح في خضم ما اطلق عليه بيار بورديو بـ"إعادة الإنتاج" لقيم الماضي، وتجاهل حقيقة انثروبولوجية جذرية مفادها إن الأفراد والجماعات تتغير حاجاتهم مع تطور الحياة الاجتماعية، والذي حتماً يؤدي إلي تغيير في القناعات، وبالتالي تغيير في القيم.

في ضوء هذه المناقشة المقترضة لتطور القيم عموما وللقيم السياسية علي وجه التحديد يمكن رصد خصائصها الأساسية في المسائل التالية :

1- القيم تختلف من مجتمع إلي آخر، ومن فرد وجماعة إلي آخري داخل المجتمع الواحد مما يضيفي عليها خاصية ترجمة حالات للوعي لا كحقائق موضوعية تثير الدهشة والاستغراب حينما يختلف حولها الأفراد.

2- طالما هي كذلك، إن تعدد القيم والتي تختلف حسب الوجود الاجتماعي للأفراد، فإنها تمتلك قوة الموجه للتطلعات ورغبات الأفراد والأفاق سواء تلك التي هي مفتوحة أمامها أو والتي يمكن إن تتجسد أو لا تتجسد. بمعنى إن القيم هي ذاتية يمكن بحثها في ضوء الرؤية الفردانية المنهجية طالما إنها نسبية وليست مطلقة يتماثل لها الأفراد والجماعات بنفس الكيفية.

3-القيم تختلف، سواء أكانت اقتصادية أم جمالية، أخلاقية أو دينية، إن كل شكل من أشكال القيم يسعى لتشكيل فضاء خاص بت، بغرض الهيمنة وبالتالي إن القيم تتخذ شكل العقيدة والإيديولوجية أو القناعات، إذ تتمكن من توظيف أفراد بل جماعات تدافع عنها، ومؤسسات تتحول لخدمتها.

مما سبق وطالما إن القيم هي كذلك، فلما إذا يسعى الأفراد حسب انتمائهم العرقية أو الطبقية العقائدية إن يجعلوا من قيمهم هي القيم المثلي، بل أكثر من ذلك يسعى لجعلها القيم المسيطرة في المجتمع، وتسعي كل فئة استعمال مصادرها (الإيديولوجية، الدين، السياسة، الاقتصاد، الانتماء واستحضار رؤوس الأموال الرمزية المختلفة لجعل قيمها هيالقيم السائدة. لان القيم حاجة اجتماعية

1- Addi lahouari, **Relegion et culture politique dans le monde Arabe**, in, making civil societies work, université de Potsdam, 2007.

2- Addi lahouari, **l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine**, la découverte, paris.

3 – Alain Beitoine, **sciences sociales**, 2^{ème} edition ,dalloz, 2000.

4-Célestin Bouglé, **leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs**. Paris, Armand colin, 2^{ème} édition, 1978.

5- جاستون باشلار، ابستمولوجيا (نظرية المعرفة)، نصوص مختارة، ترجمة درويش الحلوجي، دار المستقبل، المركز الفرنسي للثقافة، القاهرة، 1998

6-Emile Durkheim, **la science sociale et l'action**, collection sup, PUF, paris, 1970.

7- pierre bourdieu, **Esquisse d'une théorie pratique**, librairie, droz, Genève, 1970.

8- Percheron (A), **la socialisation politique**, A. Colin, collection universitaire, paris, 1993..

9- Jacques Commaille, **les nouveaux enjeux de la question sociale**, édition Hachette, paris, 1997

10- الآن ثورين، ما هي الديمقراطية، حكم الاكثريّة أم ضمانات الاقليّة، ترجمة حسن قبيسي، بيروت، الدار الساقى، الطبعة الاولى، 1995

11- Robert Castel, **les Métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat**, Fayard, paris, 1995.